«حاكمية الله وسلطان الفقيه»
إشكالية التكفير والخلافة المؤجلة

د. عبدالغني عماد
مؤلف الكتاب

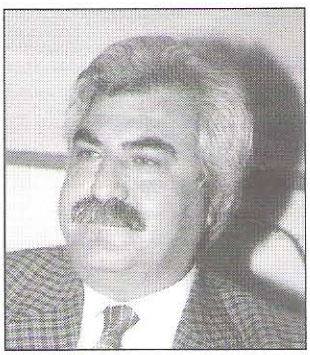

بقلم د. عاطف عطية
أستاذ في الجامعة اللبنانية

قراءة جديدة في خطاب الحركات الاسلامية المعاصرة، وجدّتها تكمن في اعتمادها أدوات تحليل خاصة بعلم اجتماع المعرفة. ينطلق المؤلف الدكتور عبد الغني عماد، من قاعدة منهجية ترتكز على ضرورة ضبط المفاهيم والتفريق بين التراث والقرآن وبين الفقه والشريعة، فالتراث والفقه انتاج انساني بشري يخضع مثل غيره للأخذ والرّد وبالتالي لاحتمال الخطأ والسهو والتأثر بالأهواء الذاتية، على عكس القرآن والشريعة فهي معطى إلهي تنزّل بالوحي واتصف بالعصمة. يوظف الدكتور عماد علم الدلالة والمعاني لدراسة بعض المفردات المستخدمة في الخطاب الاسلامي بهدف تبيان دلالتها المستقلة والخاصة حسب ورودها في النص القرآني، فيتصدى لكشف الالتباس بين المعنى الأصلي لبعض الألفاظ وبين المدلول الذي اكتسبته تاريخياً، مبيّناً ان هذا الالتباس هو أساس الكثير من الاشكاليات المطروحة في منظومة الخطاب الاسلامي. كذلك يطرح المؤلف قضية بمنتهى الخطورة والأهمية تتعلق بالمنهج الذي يتم على أساسه تفسير المصطلحات والألفاظ، فهي اذا فسّرت طبقاً لمعناها في البيئة التي نزل فيها الوحي فإننا نصل الى نتيجة مختلفة وربما متناقضة في ما لو تم التفسير طبقاً للمعنى التاريخي المعاصر لهذه الألفاظ والمصطلحات.

للمرة الثانية يصنف كتاب الدكتور عبد الغني عماد «حاكمية الله وسلطان الفقيه – قراءة في خطاب الحركات الاسلامية المعاصرة» والصادر عن دار الطليعة، من بين الكتب الأكثر مبيعاً في العالم العربي. فقد أذاع تلفزيون أوربت في برنامج «كتاب» بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٠ هذا الخبر، علماً ان الكتاب أثار ردود فعل عديدة ومناقشات متنوعة على صفحات الدوريات والمجلات الثقافية والفكرية والاسلامية في الوطن العربي وخاصة المغرب والجزائر وتونس والخليج العربي.

١ – منهج الالتباس: ان المنهج الذي يتم به تفسير اللفظ القرآني قد يؤدي الى تغيير كامل لمعاني القرآن وتبديل لبعض أحكامه وتشويه للمقاصد والغايات التي يستهدفها النص. لذلك فإن محاكمة المنهج ضرورية لإثبات صحته وقدرته على التفسير العلمي والموضوعي. وعلى هذا الأساس تناول المؤلف سلسلة مفاهيم وألفاظ وردت في النص القرآني وطرأ عليها تغيير في المدلول والمعنى بحكم التطور التاريخي. فمصطلح «الحكم» لم يكن يعني في الجاهلية وفي صدر الاسلام سوى القضاء في الخصومات بين الناس وهو معنى أضيق بكثير مما يتصل به الذهن المعرفي الآن.

ولم تكن مشكلة المنهج قائمة في ذلك الحين إلاّ عند الخوارج الذين اعتمدوا قاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» وعليه فهم استعملوا آية «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» على عموم اللفظ وليس على خصوص أسباب تنزيلها المتعلق بتهرّب اليهود من تطبيق الحد الوارد بالتوراة والقاضي برجم الزاني والزانية.

تجاوز الخوارج التفسير المتفق عليه والذي يقضي بالعودة الى أسباب النزول عند القيام بتفسير النص، وقاموا بعملية تعميم للآية لتشمل كل الناس في كل الأزمنة معتمدين على توسعة في غير مكانها لمعنى لفظة «الحكم»، وجعلوها خلافاً لإجماع الصحابة تشمل معنى «الامر» و«الملك» والسلطة السياسية، كما يذهب الآن بعض منظّري الحركات الحزبية الاسلامية، وقد ادى هذا المنهج قديماً وحديثاً الى تكفير المجتمع الاسلامي واستحلال دماء وأعراض وأموال المسلمين ومجتمعاتهم التي اتهمت بالجاهلية والكفر.

٢ – ولادة التكفير واشكالية الجاهلية: يرصد المؤلف الخيوط الاولى التي نسجت خطاب التكفير مع المفكر الباكستاني ابو الاعلى المودودي ثم مع المصري سيد قطب الذي اعتبر ان المجتمعات المعاصرة كلها جاهلية لأنها لا تخضع لدولة اسلامية تقيم «حكم الله»، اي ان حاكمية الله غائبة، بل ان المجتمعات المعاصرة تقوم بالتشريع لنفسها، وهذا يعتبر مشاركة الله في صفة من صفاته. فالتشريع لا يكون لغير الله، وما عدا ذلك شرك كامل يفضي بالانسانية والمجتمع الى الجاهلية.

يكشف المؤلف الآثار الخطيرة التي تركتها هذه المقولات ويرصد صداها المتعدد الاتجاهات على مختلف الحركات والتنظيمات الاسلامية من سعيد حوى في سوريا الى فتحي يكن في لبنان، الى أمراء التكفير والهجرة والجهاد والجماعة الاسلامية المسلحة.

٣ – ولاية الفقيه والخلافة البديلة: ومن مفهوم الحاكمية الى مفهوم ولاية الفقيه الذي عاش عصراً ذهبياً مع الامام الخميني منذ الثمانينيات والذي تم نقله من حيّز الفقه ومسائله العبادية والعملية الى حيّز علم الكلام ومسائله الاعتقادية، بما يعنيه ذلك من جعل مفهوم ولاية الفقيه جزءًا من أصول الدين لا من فروعه، وبما يعنيه ذلك من اخراج لمسألة الولاية من النطاق البشري الذي يختص به الفقه الى النطاق الالهي الذي يختص به علم الكلام.

لقد ترك مفهوم ولاية الفقيه، وخاصة بصيغته الخمينية الحديثة جدلاً بين الفقهاء والأئمة، لعل البارز فيه ما طرح في المواجهة الفكرية التي اعتبرت أنه لا ولاية عامة للفقيه، فولايته محدودة وليست مطلقة، وذلك انطلاقاً من مفهوم يؤسس لاجتهاد يقوم على نظرية «ولاية الأمة على نفسها» وهو طرح نبت في بيئة الثورة الدستورية الايرانية في بداية هذا القرن وعلى لسان الامام النائيني، احد أبرز قياداتها.

٤ – الآخر بين المفاضلة والمواطنة: تكشف القراءة المعرفية والتفكيكية للنص الحزبي الاسلامي تلك النتائج التعسفية التي خرج بها ذلك الخطاب الذي ساهم في توليد مفاهيم لا تدعي المفاضلة بين الناس على أساس الانتماء الديني فقط، بل تطلب المفاضلة الكاملة والحاسمة مع الآخر والعزلة الشعورية التامة حسب تعبير سيد قطب، والتي تقوم على القطيعة والاستعلاء تحت شعار «العقد او الرحيل».

لقد تضمنت نصوص القرآن الكريم قواعد محددة للتعامل مع الآخر، ولطالما فاخر المسلمون بها لأنها كانت ولا تزال أرقى النصوص تقدماً في الاعتراف للآيات الواردة في سورة التوبة (٢٩ – ٣٦ – ٥) والتي يطلق عليها قطب آيات السيف. وهو يقوم بتأويلها ويذهب بعيداً في تفسيرها حيث يعتبرها تتضمن تحولاً قرآنياً شاملاً في العلاقة مع الآخر غير المسلم. بل انه يعتبر هذه الآيات تنسخ ما عداها. فعنده «الأمر بقتال أهل الكتاب» نهائي حتى يعطوا الجزية عن «يد وهم صاغرون» و«الصَغار» دليل التحقير والاذلال. هذا الاتجاه في التفسير والتأويل هو الذي ساد بين الأمراء الجدد في الحركات والأحزاب الاسلامية، وهو لا شك يتناقض مع الأصول القرآنية والشرعية ومع الاتجاه الحضاري الذي تشكل على مدى التاريخ، حيث يرى المؤلف ان هذه الطروحات بقيت على هامش الفعل التاريخي. ولعل التنوع الذي يسود المجتمع العربي الاسلامي دليل على هامشية تلك الطروحات التي لم تكن لتنتعش بين الحين والآخر لولا اجواء الفتنة والتحديات الكبرى التي هبّت على المنطقة قديماً وحديثاً. وهذا الأمر يحتاج للمزيد من البلورة والنقاش لأن المسألة كما تبدو أعمق من هذا التفسير.

كتاب الدكتور عبد الغني عماد يدخل في مواضيع شائكة، ولا يعيبه الطابع السجالي الغالب في بعض الفصول. لقد نجح المؤلف في الخروج من دائرة العرض والنقاش من طرف واحد، واعتمد منهج التحليل والمقارنة لعدد كبير من المفكرين والاعلام بدءًا بمحمد عبده ورشيد رضا وصولاً الى حسن الترابي وراشد الغنوشي والامام محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل الله وفتحي يكن. فالأفكار المتقابلة والتيارات المتعددة التي